

نقاش في أسباب انسداد الخيارات الفلسطينية



لمصادر قوتها، الكامنة أو الظاهرة، وأكبر مثال على ذلك يتمثل في تخليها عن ورقة منظمة التحرير لصالح كيان السلطة، وكذلك تخليها عن ورقة اللاجئين وهم كتلة اجتماعية واسعة، كانت في ما مضى حاملة لمشروع الكفاح المسلح الفلسطيني، ناهيك عن تخليها عن فلسطيني 48. المعنى، أن انتهاج خيارات سياسية بديلة ومغايرة في مواجهة إسرائيل الاستعمارية والاستيطانية والعنصرية، إنما يتطلب إحداث تغييرات في بنية الطبقة السياسية المتحكمة بالكيانات السائدة (المنظمة والسلطة والفصائل)، كما يتطلب تجديد شباب تلك الكيانات وتجديد القيادة والمفاهيم على أسس تضالنية وتمثيلية وديمقراطية، ووفق رؤى سياسية تطابق بين الشعب والأرض والقضية والرواية التاريخية، وليس مجرد انتخابات.

قوة تعمل لصالح القيادات الفلسطينية التي تجد نفسها متحررة في الخيارات السياسية التي تتخذها، فهي لا تخضع لا للمراقبة ولا للمساءلة ولا للمراجعة. بيد أن الأهمية في هذا المجال هو أن الكيانات السياسية الفلسطينية باتت تتركز في الضفة والقطاع، أي أنها باتت تشغل بمعزل عن الارتباط بتجمعات اللاجئين الفلسطينيين، الذين تشكل قضيتهم لب القضية الفلسطينية وقلب مشروعها التحرري. وقد كان من نتائج كل ذلك تخلي القيادة الفلسطينية عن أحد أهم مصادر قوتها، وهو المتمثل في هذه الكتلة الكبيرة من الفلسطينيين اللاجئين، فضلا عن التخلي عن القوة الأخلاقية التي تكمن في قضية حق العودة. هكذا فإن أحد مصادر فقدان القدرة على اتخاذ خيارات بديلة، من قبل القيادة السائدة، إنما يكمن في تهميشها

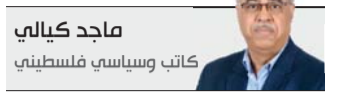
غير قادرة على تغطية نققاتها ورواتب العاملين فيها، دون الموارد التي ينبغي أن تتدفق عليها من الخارج، وهي مورد لا تأتي، على النحو المطلوب، في حال عدم التزامها بالإملاءات السياسية. ويديهي أن هذا الواقع يضع قطاعات من الفلسطينيين، نظريا وعمليا، أمام إشكاليتين، سياسية وأخلاقية، لاسيما في المفاضلة بين حقوقهم الشرعية وهويتهم الوطنية من جهة، وأوضاعهم المعيشية من جهة أخرى. ثالثا، تشتمل القيادات السياسية الفلسطينية بمعزل عن شعبها، حيث لا توجد مراكز لصنع القرار، ولا هيئات للقيادة الجماعية، ولا مجلس وطني، ولا مجلس تشريعي، والأهم من هذا وذاك أن المجتمع الفلسطيني ممزق ويخضع لسيدات متباينة ومختلفة، وهذه نقطة ضعف بالنسبة إلى الفلسطينيين ولحركتهم الوطنية، ولكنها تعتبر نقطة

بمعنى آخر، لقد انتقلت الكيانات السياسية الفلسطينية بيناها ومفاهيمها وأشكال عملها، من كونها حركة تحرر وطني، إلى كونها سلطة، بمعنى الكلمة، لكنها سلطة مشوهة لأنها لم تنجز مشروع الاستقلال ولو لجزء من الوطن. هكذا لم تعد ثمة مقاومة، لا مسلحة ولا سلمية، لا فصائلية ولا شعبية، لا في الضفة ولا في غزة، والمعنى أن الكيانات السياسية الفلسطينية تكثفت مع واقعها، ومع نمط وجودها خلال العقدين الماضيين؛ ما يعني أن إسرائيل استطاعت تجويف هذه الحركة، ونزع طابعها كحركة تحرر وطني. ثانيا، الطبقة السياسية للنظام السياسي الفلسطيني، فذلك النظام لا يعتمد في تأمين موارده الذاتية على شعبه، أو على إمكانياته الاقتصادية، بقدر ما يعتمد على الموارد المتأتية من الخارج، وضمنها إسرائيل (الاقتطاعات الضريبية) والدول المانحة بما يشكله ذلك من ارتهانات سياسية ووظيفية، تضر بالمشروع الوطني الفلسطيني، وبعبارة الطبقة السياسية القادرة. فمن ناحية الموارد المالية، فإن القيادة الفلسطينية تجد نفسها في مواجهة وضع لا تستطيع تحمل تبعاته، لاسيما مع تضرر وجود موارد مستقلة تتيح لها التصرف من خارج الارتهانات والإملاءات السياسية الموجهة نحوها.

وما يقاوم من ذلك الاحتياجات الكبيرة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، على ضوء أوضاعهم الاقتصادية الصعبة، إذ ثمة 40 ألف وافر جديد على سوق العمل سنويا، وثمة تضيقات ناجمة عن وجود الاحتلال الذي يضع قيودا على الاستثمار وعلى التجارة، وعلى استخدامات الفلسطينيين للاراضي والمياه، فضلا عن تقييده التواصل بين الاراضي الفلسطينية. ووفق كل ذلك ثمة في السلطة حوالي 160 ألف موظف، تقدر كتلة ورواتبهم بحوالي مليار دولار سنويا. والمعنى من ذلك أن السلطة، في وضعها الراهن،

التي تنتهجها، لسبب بسيط وهو أنها باتت مرتتهنة بوجودها، أي بشرعيتها ومكانتها السلطوية وبامتيازاتها للعملية التفاوضية الجارية مع إسرائيل، أي لمنظومة العلاقات الناشئة عن اتفاق أوسلو (الموقع قبل 28 عاما). وليست هي المرة الأولى التي تدرك فيها القيادة الفلسطينية أنها محشورة في مازق، وأنها مضطرة إلى طرح بدائل أخرى مغايرة للدفاع عن خياراتها، وإعادة إنتاج شرعيتها، وتعويم ذاتها، سواء بتجميد العملية التفاوضية أو بالاستمرار فيها، يوقف التنسيق الأمني أو المضي به، بالذهاب نحو المصالحة وإنهاء الانقسام أو الإبقاء عليه، بتعطيل العملية الانتخابية أو الشروع فيها.

هكذا، فقبل نحو عشرة أعوام لوح الرئيس الفلسطيني محمود عباس باعتماد خيارات بديلة للاتفاق على إخفاق العملية التفاوضية واندسار خيار الدولة الفلسطينية، وأيضا لتجاوز الاستحقاق الانتخابي (للرئاسة ولللمجلس التشريعي)، وإضفاء نوع من المشروعية على سياساتها. حينها طرح الرئيس ستة أو سبعة خيارات، ضمنها وقف المفاوضات، أو طرح القضية على مجلس الأمن الدولي لنيل عضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، أو التوجه بطلب إلى الأمم المتحدة لفرض الوصاية على الأراضي المحتلة، أو طلب عضوية المراقبة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو دعم استصدار قرار يفيد بدعم إعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع، أو حل السلطة، أو الذهاب نحو المقاومة الشعبية. وطبعاً، فقد كان ضمن هذه الخيارات تقديم الرئيس لاستقالته ونهايه إلى البيت أو التوجه إلى انتخابات جديدة، وعدم ترشيح نفسه، وهي خيارات فهمت حينها باعتبارها مجرد تعبير عن ابتزاز، أو محاولة ضغط، أو "فشة خلق"، وهو ما تم التناكس منه لاحقا. وفي حقيقة الأمر، فممن زمن طويل، فات الوقت الذي يمكن فيه لتلك القيادة أن تغير خياراتها أو السياسات



ماجد كيالي كاتب وسياسي فلسطيني

روسيا في سوريا.. تمكين وتوسّع

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي

كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

على محددات الأميركيين والأوروبيين في سوريا. راحت تخطط لحضور أكبر هناك وفي المنطقة العربية ككل، لا يتصف بالديمومة فقط، وإنما يشكل مصدر تهديد لمصالح الغرب في القارتين الأوروبية والآسيوية في سياق توقع مستقبل للتفاوض معهم. يريد الروس اليوم زيادة أوارق تفاوضهم مع أميركا وأوروبا في جميع ملفات الخلاف بينهم، فاختاروا توسعة حضورهم في الشرق الأوسط والقارة السمراء كورقة ضغط على خصومهم. تدرج موسكو خطورة مثل هذه الاستراتيجية وهي تخطو باتجاهها بهدوء وحذر شديد، ولكن ذلك قد لا يكفي لتجنب المواجهة مع الغرب. لقد أدرك الأوروبيون نوايا روسيا مبكراً، ولكن المواجهة معها كانت تنقصها إدارة أميركية تؤمن بالتحالفات العابرة للحدود، وعندما تسلم الرئيس جو بايدن مفاتيح البيت الأبيض أعلنوا حرباً دبلوماسية وسياسية عليها عبر قضية المعارض اليكسي نافالني، فقط ليوصلوا لها رسالة مفادها أن خطتها وتحركاتها مشوشة جداً لهم. تلقت موسكو الرسالة الغربية بكل قسوتها، ولكنها لا تزال تحاول الصمود مستغلة هذا الوقت الذي يسيطر فيه الملف النووي الإيراني على أولويات الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا. لا شك أنها ستسعى جاهدة خلال هذه الفترة إلى تنفيذ خططها التوسعية المرسومة في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، ولكن هل تسعفها الأدوات؟

النظام السوري يطرق الأبواب لاستبدال روسيا بأميركا وإسرائيل، والاتراك يؤسسون لتواجد عسكري دائم في إنلب على بعد خطوات من قواعد موسكو على المتوسط، والدول العربية منشغلة بتحسين علاقاتها مع الإدارة الأميركية الجديدة، والإيرانيون يسعون إلى اتفاق نووي جديد يفتح لهم أبواب الشرق الأوسط مجدداً. وسط كل هذه المعطيات المعقدة توسع موسكو مدرجا لاستقبال الطائرات الاستراتيجية في حميميم، ولكن ربما لن تستخدمها إلا لشحن أوهاهما الكبيرة في المنطقة والعالم ككل.

اعتمدت استراتيجية موسكو في البداية على التمكين وليس التوسع في المنطقة. ومن أكثر الفوائد التي حصدها وفق هذه الاستراتيجية هو الإعلان عن نفسها بديلاً مالياً لأي فراغ يحدثه الأميركيون والأوروبيون في المنطقة.

الإعلان وجد اصداً إيجابية لدى جميع دول المنطقة، وأبرز الفرص التي أفرزها هي دعم الجيش الليبي. هناك أبواب أخرى فتحت لروسيا في بيع وتصدير الأسلحة إلى دول عربية عديدة بعد "نصرها" في الحرب السورية، كما وقعت موسكو في ديسمبر الماضي اتفاقية مع الخرطوم لتشغيل منشأة في بورتسودان على البحر الأحمر، لتكون أول قاعدة عسكرية بحرية روسية في أفريقيا منذ العهد السوفييتي. يمكن القول إن الاستراتيجية الروسية في سوريا مرت بثلاث مراحل منذ 2015. في البداية كانت تملأ الفراغ الذي تفتقده الأميركيون والأوروبيون دون زيادة أو نقصان، أما المرحلة الثانية فتركزت على نسج التحالفات والتفاهات من أجل توسيع الحضور الروسي في المنطقة شرط ألا يكون على حساب الولايات المتحدة.

في المرحلة الثالثة التي بدأت مع مطلع 2020، أصبحت موسكو تتجراً

هناك محدد ثالث في الحضور العسكري كان لزاماً على روسيا مراعاته في سوريا. وهو تفهم مخاوف تركيا في ما يتعلق بامنّها القومي على حدودها الجنوبية. قد تكون هذه المخاوف محض ادعاء ولا أساس لها واقعياً، ولكن كان عندما تقترب من الحدود الجنوبية لحلف شمال الأطلسي (الناتو).

الأوروبيون أدركوا نوايا روسيا مبكراً ولكن المواجهة معها كانت تنقصها إدارة أميركية تؤمن بالتحالفات العابرة للحدود، وعندما تسلم الرئيس جو بايدن مفاتيح البيت الأبيض أعلنوا حرباً دبلوماسية وسياسية عليها

استناداً إلى هذه المحددات الثلاثة بُني قرار روسيا في القدوم إلى سوريا بكل هذه القوة العسكرية. وبالتالي

احتاجوا لمن يدعم الأسد ويحميه. تجارب الروس في مصارعة الأميركيين والأوروبيين بعيداً عن حدود بلادهم وخارج القارة العجوز لا تشجع كثيراً. صور المستنقع الأفغاني كانت حاضرة في مخيلتهم عندما قدموا إلى سوريا، ولذلك مارسوا نزقهم، واستعرضوا قوتهم خارج مناطق نفوذ القوات الأميركية والتحالف الذي تقوده هناك لـ"لحرارية" تنظم داعش. كان الروس يقتلون السوريين ويجربون من الأسلحة في حدود المهمة التي أوكلت لهم في المحافظة على نظام الأسد ومنع انهيار مؤسسات "الدولة" السورية. وكلما كانت موسكو تحاول تجاوز الخطوط الحمراء لها على الأرض كان الرد يأتيها سريعاً عبر أشكال مختلفة، منها ما هو سياسي ومنها ما هو عسكري واقتصادي. إضافة إلى الالتزام بحدود المهمة الغربية كان على روسيا إثبات دعمها لتل أبيب في جميع مراحل الحرب السورية. لذلك فتحت الأجواء هناك أمام المقاتلات والصواريخ الإسرائيلية لنصطاد على أرض سوريا كل ما تشاء وحيثما تشاء ومتى تشاء. ليس فقط الفرائس الإيرانية وإنما كل ما تشعرباته يهدد أمنها أو يزعم حدودها.



بهاء العوام صحافية سورية

عندما تهذا الحرب السورية على جميع الجبهات، يبدأ الروس في توسعة قاعدتهم حميميم جنوب شرق مدينة اللاذقية. لم يتوقع أحد منهم العودة إلى بلادهم فوراً بعد "نجاحهم" في سحق الثورة ضد "الرئيس" بشار الأسد، ولكن الكثيرين اعتقدوا أن حضورهم إلى سوريا لن يتجاوز حدود الحفاظ على موطن قدم على ساحل المتوسط. موسكو تريد جعل قاعدة حميميم أكثر فاعلية، وتعمل على تاهيل بنيتها التحتية حتى تكون قادرة على استقبال مختلف أنواع الطائرات، قنصت فيها المقاتلات والقاذبات الاستراتيجية وطائرات الشحن العملاقة القادرة على حمل عتاد جيش كامل من جنود ومرحيات ودبابات ومختلف الأسلحة المستخدمة على خطوط الهجوم. مثل هذا التطوير الذي يسعى إليه الروس في حميميم يكشف بوضوح عن ثلاث نقاط، الأولى هي أن موسكو تبحث عن إقامة دائمة في سوريا، والثانية أنها تريد للساحل السوري أن يكون بوابتها على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والثالثة أنها تمتلك استراتيجية واضحة إلى حد كبير في المنطقة، على عكس ادعاء البعض.

ثمة من يعتقد بأن الوجود العسكري الدائم في سوريا هو استنزاف للروس على المدى الطويل. هذا التخوف كان موجوداً فعلاً لدى موسكو عندما جاءت بقواتها ومقاتلاتها عام 2015، ولكنها احتوته مع الوقت، وتوسعت على الساحل الشرقي للمتوسط بكثير من الحكمة والتعلم من التجارب السابقة التي تورطت فيها مع الغرب. ربما قدم الروس في البداية لهدف محدود لا يتجاوز حماية قاعدتهم في طرطوس، موطن قدمهم الوحيد على المتوسط وحضورهم إن لم يأت بالتنسيق مباشر مع الولايات المتحدة، جاء بعض الطرف من قبل واشنطن وحلفائها الغربيين على أقل تقدير. هم لم يرغبوا في التورط عسكرياً في سوريا ولكنهم

